الأمم المتحدة
A/C.2/77/L.39
الجمعية العامة
Distr.: Limited
18 October 2022
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والسبعون

اللجنة الثانية

البند 19 من جدول الأعمال

متابعة تنفيذ الخطة الحضـــرية الجديدة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

باكستان:* مشروع قرار

تنفيذ نتائج مؤتمري الأمم المتحدة للمســتوطنات البشــرية والإســكان والتنمية الحضــرية المستدامة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

إن الجمعية العامة،

إذ تشـير إلى قراراتها ذات الصـلة المتعلقة بتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمسـتوطنات البشـرية (الموئل الثاني) ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) وبتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمســـتوطنات البشـــرية (موئل الأمم المتحدة)، بما في ذلك قراراتها 162/32 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسـمبر 1977 و 206/56 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسـمبر 2001 و 165/65 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسـمبر 2010 و 207/66 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسـمبر 2011 و 216/67 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسـمبر 2012 و 239/68 المؤرخ 27 كانون الأول/ديسـمبر 2013 و 226/69 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسـمبر 2014 و 210/70 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسـمبر 2015 و 235/71 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسـمبر 2016 و 226/72 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسـمبر 2017 و 239/73 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2018 و 224/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ 77 والصين.

22-23621 (A) 211022 211022

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تؤكد من جديد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030" الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، والتزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرطٌ لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم ينفذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ ترحب باتفاق باريس[1]، وتشجّع جميع الأطراف فيه على تنفيذه بالكامل وتشجّع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[2] التي لم تودع بعد صكوكَ تصديقها على الاتفاق أو قبولها له أو موافقتها عليه أو انضمامها إليه، حسب الاقتضاء، على أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن،

وإذ تشير إلى قرارها 256/71 المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2016 المعنون "الخطة الحضرية الجديدة" الذي أيدت فيه الخطة الحضرية الجديدة التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) المعقود في كيتو في الفترة من 17 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2016، الواردة في مرفق القرار المذكور أعلاه،

وإذ تؤكد من جديد قرارها 243/71 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية والخطوط التوجيهية والمبادئ العامة الواردة فيه، وكذلك قرارها 279/72 المؤرخ 31 أيار/مايو 2018 بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية،

وإذ تكرر تأكيد التعهّد بعدم ترك أي أحد خلف الركب، ***وإذ تؤكد من جديد*** الالتزام بتنمية حضرية وريفية تتمحور حول الإنسان وتحمي الكوكب وتراعي الاعتبارات العمرية والجنسانية، وبإعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مع الأمل في رؤية أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وقد تحققت لجميع الأمم والشعوب ولفئات المجتمع كافة، وإذ تجدد الالتزام بالسعي للوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب،

---

(1) اعتُمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.

(2) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

وإذ تلاحظ أن إطار سِـــنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030[3] يمكن أن يســـهم في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة،

وإذ تؤكد من جديد دور موئل الأمم المتحدة وخبرته، نظراً لدوره ضمن إطار منظومة الأمم المتحدة بوصفه مركز تنسيق معنيا بالتوسع الحضري المستدام والمستوطنات البشرية، بما في ذلك دوره في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة ومتابعتها واستعراضها، بالتعاون مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى،

وإذ ترحب بقرار مجلس الرؤســـاء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنســـيق تأييدَ استراتيجية التنمية الحضرية المستدامة على كامل نطاق منظومة الأمم المتحدة[4]، باعتبارها نهجاً "شاملًا للمنظومة برمتها" تتبعه الأمم المتحدة لتســـخير الفرص وللتخفيف من حدة التحديات التي يثيرها التوســـع الحضـري السـريع من خلال العمليات العالمية القائمة المشـتركة بين الوكالات ومنصـات التعاون الإقليمي ونظام المنسقين المقيمين لمساعدة البلدان في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة،

وإذ تسلم بالتقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة 229/73 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2018، بما في ذلك عقد الدورة الأولى لجمعية موئل الأمم المتحدة في نيروبي في حزيران/يونيه 2019، وإنشـاء المجلس التنفيذي لموئل الأمم المتحدة ودوراته اللاحقة، وعقد لجنة الممثلين الدائمين لدى موئل الأمم المتحدة الاجتماعَ الرفيع المستوى لاستعراض منتصف المدة لمقررات جمعية موئل الأمم المتحدة، في نيروبي في تموز/يوليه 2021، بحيث تكفل هذه الخطوات معا هيكلا إداريا متينا لتعزيز تولي الدول الأعضـاء زمام أمور موئل الأمم المتحدة وقيادتها له ورقابتها عليه،

وإذ تســـلم أيضـــا بالجهود التي تبذلها جمعية موئل الأمم المتحدة والمجلس التنفيذي لموئل الأمم المتحدة، لتحديد سـبل مواءمة دورة التخطيط الاسـتراتيجي للموئل مع دورة اسـتعراض الأمم المتحدة الشـامل للسـياسـات الذي يجرى كل أربع سـنوات، كإجراء مؤقت، للاسـتفادة من اسـتعراض منتصـف المدة للخطة الاسـتراتيجية لموئل الأمم المتحدة للفترة 2020-2023، الذي عقدته لجنة الممثلين الدائمين لدى موئل الأمم المتحدة في تموز/يوليه 2021، سعيا للإلمام بالعناصر الرئيسية للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للفترة 2021-2024 والاسترشاد بها في استعراض منتصف المدة،

وإذ تؤكد من جديد أهمية المساءلة والشفافية وتحسين الإدارة القائمة على النتائج وتقديم تقارير أكثر اتســـاقا وتركيزا على النتائج من أجل زيادة تمويل الأنشـــطة التنفيذية كما ونوعا، مع الاعتراف بالحاجة إلى ضـــمان التمويل الكافي كما ونوعا للأنشـــطة التنفيذية والمعيارية لموئل الأمم المتحدة، بما في ذلك موارده الأساسية، والحاجة إلى جعل التمويل أكثر ثباتا وكفاءة وفعالية،

وإذ تؤكد من جديد أيضا أن تركيز عمل موئل الأمم المتحدة، تمشيا مع الخطة الحضرية الجديدة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، ينبغي أن يظل ضمن إطار التنمية المستدامة، وأن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده ينبغي أن يظل هدفه الشامل، تمشيا مع الطابع المتكامل لخطة عام 2030،

---

(3) القرار 283/69، المرفق الثاني.

(4) CEB/2019/1/Add.5.

وإذ تعترف بالحوكمة الفعالة المتعددة المستويات بوصفها بعدا ومحركا رئيسيين لتكييف أهداف التنمية المستدامة مع السياق المحلي على نحو يعزز التكامل المؤسسي واتساق السياسات وإشراك أصحاب المصلحة من مختلف المستويات والقطاعات،

وإذ تكرر التأكيد على أن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة يسهم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وإضفاء الطابع المحلي عليها بطريقة متكاملة ومنسقة على الصُعد العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني والمحلي، وبمشاركة جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة،

وإذ تسلّم بالدور الذي تؤديه الحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية، حسب الاقتضاء، وغيرها من الجهات المعنية في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة خلال سير العملية بأكملها، بما في ذلك تقرير السياسات والتخطيط والتصميم والتنفيذ والتشغيل والتعهد والرصد، فضلاً عن تمويل الخدمات وتقديمها في الوقت المناسب،

وإذ تدرك أن التنفيذ الفعال للخطة الحضرية الجديدة يتطلب أطراً سياساتية تمكينية على الصُعد العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني والمحلي، حسب الاقتضاء، ووسائل تنفيذ فعالة، بما في ذلك التمويل وبناء القدرات واستحداث التكنولوجيا ونقلها على أساس طوعي ووفق شروط متفق عليها، وتوافر شراكات ذات منفعة متبادلة،

وإذ تؤكد من جديد أهمية الأخذ بنهج يراعي السياق في تمويل عمليات التوسع الحضري المستدام والبنى التحتية المستدامة على نحو يكفل قدرتها على الصمود، وحشد الإيرادات المحلية المحققة من خلال استغلال فوائد التوسع الحضري وتحقيق أقصى تأثير للاستثمارات العامة والخاصة، من أجل تحسين الأوضاع المالية للتنمية الحضرية،

وإذ تؤكد من جديد أيضا دور المنتدى الحضري العالمي كمحفل دعوة عالمي لجميع أصحاب المصلحة في مجالي المستوطنات البشرية والتوسع الحضري المستدام، استنادا إلى طابعه غير التشريعي، وإذ تعرب عن تقديرها لحكومة بولندا ولمدينة كاتوفيتسه لاستضافة دورة المنتدى الحادية عشرة في الفترة من 26 إلى 30 حزيران/يونيه 2022، التي ركزت على موضوع "تحويل مدننا من أجل مستقبل حضري أفضل"،

وإذ تلاحظ ببالغ القلق ما تشكله جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من خطر على صحة وسلامة ورفاه الإنسان، وكذلك الاضطرابات الشديدة التي تلحق بالمجتمعات والاقتصادات، والأثر المدمر على الحياة وسبل كسب العيش، وأن أشد الفئات فقراً وأضعفها هي الأكثر تضرراً من الجائحة، وإذ تؤكد من جديد على الطموح إلى العودة إلى المسار الصحيح من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بوضع استراتيجيات إنعاش مستدامة وشاملة لتسريع وتيرة التقدم نحو التنفيذ الكامل لخطة عام 2030 والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات في المستقبل، وإذ تدرك أن جائحة كوفيد-19 تتطلب استجابة عالمية تقوم على وحدة الصف والتضامن وتجديد التعاون المتعدد الأطراف،

وإذ تسلّم بأن جائحة كوفيد-19 ولّدت طلبات جديدة للحصول على دعم موئل الأمم المتحدة لخطط واستراتيجيات الاستجابة والانتعاش التي تشجع التنمية المستدامة، على النحو المبين في الموجز السياساتي الذي أعده الأمين العام عن جائحة كوفيد-19 في العالم الحضري، وتقرير موئل الأمم المتحدة المعنون *المدن والجوائح: نحو مستقبل أكثر عدلا واخضرارا وصحة*، وفي إطار الأمم المتحدة للاستجابة

الاجتماعية والاقتصادية الفورية لكوفيد-19، الذي خصّص ركيزة للتماسك الاجتماعي ولقدرة المجتمعات المحلية على الصمود، وفي خطة موئل الأمم المتحدة لمواجهة كوفيد-19،

وإذ تشدد على ضرورة النهوض بالخطة الحضرية الجديدة من أجل زيادة فعالية التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ في المناطق الحضرية، وإذ تلاحظ أهمية الاستجابة، على النحو الملائم، للاحتياجات ومواطن الضعف الخاصة للمشردين داخليا والمجتمعات المحلية المضيفة في المناطق الحضرية،

وإذ تسلم بأن المجتمع الدولي يواجه تحديات متزايدة ناجمة عن الأثر السلبي لتغير المناخ والكوارث الطبيعية والتدهور البيئي، أدت إلى تفاقم أوجه الضعف واللامساواة بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون حالة تشرد، ولا سيما في البلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وإذ تشدد على ضرورة التحسب لمخاطر الكوارث والتخطيط لمواجهتها والعمل على تقليلها، بما في ذلك من خلال تنفيذ إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، وعلى الحاجة إلى كفالة تعزيز واحترام الحق في مستوى معيشي لائق،

وإذ تحيط علما بالتقرير الذي يصدره الأمين العام كل أربع سنوات عن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، والذي استعرضه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اجتماع خاص عن موضوع "التوسّع الحضري المستدام والخطة الحضرية الجديدة" عُقد في 21 نيسان/أبريل 2022، واستعرضته الجمعية العامة بعد ذلك في اجتماع رفيع المستوى لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، عُقد في نيويورك في 28 نيسان/أبريل 2022،

وإذ ترحب بالموجز الذي أعده رئيس الجمعية العامة عن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، بما في ذلك مرفق الموجز الذي يتضمن الإجراءات المعلنة للدول الأعضاء ويشمل الالتزامات المقدمة في بيانات 87 دولة عضوا المدرجة في الجزء العام والتي تشدد على خمسة مجالات عمل للتعجيل بتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، وهي: الإسكان الميسور التكلفة والخدمات الأساسية؛ والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في المناطق الحضرية؛ والازدهار والتمويل في المناطق الحضرية؛ والحوكمة المتعددة المستويات؛ وتكييف أهداف التنمية المستدامة مع السياق المحلي؛ والحد من الأزمات التي تؤثر في المناطق الحضرية وأطر التعافي،

وإذ ترحب أيضا بإنشاء مجموعة أصدقاء موئل الأمم المتحدة والتوسّع الحضري المستدام والخطة الحضرية الجديدة، التي انبثقت عن الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، من أجل تعزيز التفاعل بين الأمانة العامة للأمم المتحدة والجمعية العامة بغية تدعيم موئل الأمم المتحدة، وتسليط الضوء على التأثير القوي للتوسع الحضري في تحقيق التنمية المستدامة، والتعجيل بتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة،

وإذ ترحب كذلك بالجهود التي يبذلها موئل الأمم المتحدة للمشاركة في تنسيق مبادرة المرونة الحضرية المستدامة من أجل الجيل القادم الصادرة عن رئاسة الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، من خلال توفير إطار شمولي لأصحاب المصلحة المتعددين لتسخير الخطة الحضرية الجديدة في التعجيل بتنفيذ اتفاق باريس وبلوغ أهداف التنمية المستدامة وتنسيق الاجتماع الوزاري المعني بالتوسع الحضري وتغير المناخ،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن متابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)[5]،

إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

1 - ***تتطلع إلى*** انعقاد الدورة الثانية لجمعية موئل الأمم المتحدة في الفترة من 5 إلى 9 حزيران/يونيه 2023 في نيروبي، وتوصي بمشاركة رئيس الجمعية العامة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتساقاً مع روح التكامل والطابع العالمي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

2 - ***تطلب*** إلى موئل الأمم المتحدة أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين، بتوجيه من جمعية موئل الأمم المتحدة، تقريرا يتضمن مقترحا لمواءمة دورة التخطيط الاستراتيجي للموئل مع دورة الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛

ضمان التمويل الكافي وتحسين المعلومات اللازمة لرصد اتجاهات التمويل

3 - ***تشجع*** الدول الأعضاء على تقديم تبرعات في شكل موارد مالية إضافية يمكن التنبؤ بها؛

4 - ***تدعو*** الدول الأعضاء والجهات المانحة الدولية والثنائية والمؤسسات المالية إلى تقديم إسهامات لموئل الأمم المتحدة عن طريق زيادة التبرعات المالية، ولا سيما التبرعات غير المخصصة المقدمة لمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية، بما في ذلك الصندوق الاستئماني للخدمات الأساسية الحضرية وسائر الصناديق الاستئمانية للتعاون التقني، وتدعو الحكومات وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة إلى إتاحة تمويل مضمون على مدى سنوات متعددة وإلى زيادة مساهماتها غير المخصصة لأنشطة بعينها دعماً لتنفيذ الولاية المنوطة بالموئل، وتطلب إلى المدير التنفيذي لموئل الأمم المتحدة كفالة أن يتسم الإبلاغ عن التمويل بالشفافية ويسهل على الدول الأعضاء الاطلاع عليه، وذلك بسبل منها إنشاء سجل على الإنترنت يتضمن المعلومات المالية ذات الصلة؛

5 - ***تدعو*** جميع الدول الأعضاء التي تقدم مساهمات مالية مخصصة للأنشطة التنفيذية لموئل الأمم المتحدة إلى كفالة اتساق هذه الموارد تماما مع الخطة الاستراتيجية للموئل وتمشيها مع أولويات الدول الأعضاء المستفيدة من هذه المساهمات؛

6 - ***تكرر تأكيد*** الحاجة إلى ضمان أن تكون لدى موئل الأمم المتحدة القدرة المناسبة على توليد وإدارة ونشر معارفه المتعلقة بالتوسع الحضري القائمة على الأدلة، استناداً إلى عمله المعياري والتنفيذي، وانطلاقا من الصكوك والتقييمات وشبكات المعلومات الدولية الموجودة لزيادة الوعي العام بقضايا التوسع الحضري الحرجة والناشئة؛

7 - ***تكرر أيضا*** تأكيد أهمية موقع مقر موئل الأمم المتحدة في نيروبي، وتطلب إلى الأمين العام أن يبقي احتياجات موئل الأمم المتحدة قيد الاستعراض لزيادة كفاءته وفعاليته وشفافيته وتحسين سبل مساءلته في سياق دعم تنفيذ ولايته؛

(5) A/77/310.

تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

8 - ***تؤكد من جديد*** أن الخطة الحضرية الجديدة[6]، لما كانت تعيد النظر في طريقة التخطيط للمدن والمستوطنات البشرية وتصميمها، وفي طريقة تمويلها وإعمارها وإدارتها وتدبير شؤونها، فهي ستساعد على وضع نهاية للفقر والجوع بجميع أشكاله وأبعاده، وفي الحد من أوجه التفاوت، والتشجيع على النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، وذلك للاستفادة على الوجه الأكمل من إسهامهن الحيوي في التنمية المستدامة، وتحسين صحة البشر ورفاههم، وتحسين القدرة على التكيف وحماية البيئة؛

9 - ***تؤكد من جديد أيضا*** الدور المحوري الذي يمكن للمدن والمستوطنات البشرية أن تضطلع به في التنمية المستدامة، وتحث موئل الأمم المتحدة على مواصلة دعم المشاركة المتزايدة من جانب الحكومات على جميع المستويات والمنظمات الإقليمية في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة للمساهمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما عن طريق تقديم المساعدة التقنية الرامية إلى تطوير قدرة الحكومات على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية، على تخطيط وتنفيذ برامج ومشاريع التوسع الحضري المستدام والمستوطنات البشرية؛

10 - ***تؤكد من جديد كذلك*** الالتزام الوارد في صميم خطة عام 2030 بعدم ترك أحد خلف الركب وباتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة لدعم الأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة وأشد البلدان ضعفا والوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب؛

11 - ***تسلم*** بأهمية تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على الصُعد المحلي ودون الوطني والوطني والإقليمي والعالمي، مع مراعاة اختلاف واقع كل بلد وقدراته ومستوى تنميته، واحترام التشريعات والممارسات الوطنية، فضلاً عن السياسات والأولويات الوطنية؛

12 - ***تطلب*** إلى موئل الأمم المتحدة دعم البلدان النامية في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة مع التركيز على السكن اللائق، وتوفير الرخاء والتمويل الشاملين للجميع في المناطق الحضرية، والعمل المناخي والاستدامة البيئية، والحوكمة المتعددة المستويات وتكييف أهداف التنمية المستدامة مع السياق المحلي، وأطر الحد من الأزمات التي تؤثر في المناطق الحضرية والتعافي منها، وبناء على ذلك سيقوم موئل الأمم المتحدة بما يلي:

(أ) دعم البلدان النامية لتعزيز ممارسات التخطيط الحضري التي تركز على الإنسان وتتسم بنهج وقائي وتستند إلى الأدلة وتشمل الجميع بما يعزز التعاون مع جميع أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص، ولا سيما الأشخاص الذين عاشوا تجارب التشرد والسكن غير اللائق؛

(ب) دعم البلدان النامية لتعزيز الأطر والأدوات التمويلية الفعالة والابتكارية والمستدامة وتيسير تعزيز تمويل البلديات والنظم المالية المحلية من أجل معالجة القضايا المتعلقة بالفقر، والاستبعاد الاجتماعي، والتفاوت بين المناطق الجغرافية، والرخاء المشترك؛ مع الاستفادة من الخبرة المتراكمة لدى كل من القطاعين العام والخاص لتعبئة الموارد المالية، بما في ذلك الإيرادات المحلية، لمشاريع التوسع الحضري المستدام من خلال الشراكات الاستراتيجية؛

(6) القرار 256/71، المرفق.

(ج) تعزيز قدرة البلدان النامية على تهيئة بيئة سياساتية تمكينية، ووضع استراتيجيات تمويلية، وآليات للحوكمة على جميع المستويات، وإقامة شراكات مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل العمل المناخي في المناطق الحضرية والتوسع الحضري المستدام؛

(د) دعم جهود البلدان النامية لتعزيز آليات الحوكمة المتعددة المستويات وعمليات تكييف أهداف التنمية المستدامة مع السياق المحلي من خلال إنشاء آليات لإصدار شهادات مدن أهداف التنمية المستدامة، على غرار شهادات مواقع التراث العالمي، وتجريبها من خلال البرنامج الرئيسي "للمدن الذكية المتمحورة حول الإنسان" لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبالاستناد إلى الاستعراضات المحلية الطوعية والبرمجة الحضرية المشتركة لنظام المنسقين المقيمين، فضلا عن التحالف المحلي لعام 2030 من أجل عقد العمل والإنجاز لتحقيق التنمية المستدامة؛

(هـ) دعم البلدان النامية والحكومات الوطنية والمحلية في تضخيم تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في سياق تدابير التصدي للأزمات والتعافي منها، والعمل مع منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية لتوفير توجيهات بشأن الإنعاش الحضري، بما في ذلك استخدام أطر التنميط الحضري والإنعاش الحضري، وإيجاد حلول دائمة للمشردين داخليا في المناطق الحضرية، مع العمل عن كثب مع المستشار الخاص للأمين العام المعني بإيجاد حلول للتشرد الداخلي؛

13 - ***تطلب أيضا*** إلى موئل الأمم المتحدة أن يواصل مساعدة البلدان النامية في رصد تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة والإبلاغ عنه استكمالا لمنهجية اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في ترسيم حدود المدن والمناطق الحضرية والريفية لأغراض المقارنات الدولية والإقليمية، ووضع منهجية مشتركة لتجميع الإحصاءات الحضرية دون الوطنية، وتعزيز وسائل التحقق من مؤشرات "المستوى 3" الجديدة للغايات المندرجة ضمن الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة بشأن المدن والمجتمعات المحلية، باستخدام الإطار العالمي للرصد الحضري لتطوير أساليب ونُهج ومبادئ توجيهية مبتكرة لجمع البيانات وتحليلها ورصدها وتنفيذها، وتسخير منصة الخطة الحضرية لتبادل المعلومات بشأن التقدم المحرز والإجراءات المتخذة والموارد المعرفية بشأن التوسع الحضري المستدام؛ وتتطلع إلى مساهمات موئل الأمم المتحدة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي سيُعقد برعاية الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام 2023؛

14 - ***تشجع*** موئل الأمم المتحدة على مواصلة تعزيز وتنفيذ برنامج المدن الذكية المتمحورة حول الإنسان لضمان تعميم منافع التحول الرقمي على نطاق واسع على جميع سكان الحضر، ولا سيما أولئك الذين يعانون من أوضاع هشة ويعيشون في الأحياء الفقيرة والمستوطنات غير الرسمية، بما في ذلك من خلال وضع إرشادات معيارية وتقديم الدعم التقني للحكومات والمدن والمجتمعات المحلية؛

15 - ***تحث*** موئل الأمم المتحدة على كفالة أن تكون أنشطته المعيارية والتنفيذية متوازنة، وأن يوجّه عملُه المعياري عملَه التنفيذي وأن يكون مدمجا فيه، وأن تغذي الخبرات في الميدان التنفيذي عملَه المعياري؛

16 - ***تشجع*** موئل الأمم المتحدة على التعجيل بتنفيذ استراتيجية التنمية الحضرية المستدامة على نطاق منظومة الأمم المتحدة وتيسير التنسيق فيما بين الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في

ذلك اللجان الإقليمية، لضمان تقديم دعم فعال للبلدان النامية في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة والأبعاد المتصلة بالمستوطنات الحضرية والبشرية من خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

17 - ***تشجع أيضا*** موئل الأمم المتحدة على مواصلة تعاونه مع المصارف الإنمائية الدولية والإقليمية والقطاع الخاص لكفالة اتساق الدعم في مجال السياسات العامة، ومواءمة الاستثمارات الحضرية الواسعة النطاق مع مبادئ الخطة الحضرية الجديدة، وتيسير زيادة الاستثمار في التوسع الحضري المستدام بوسائل منها، على سبيل المثال لا الحصر، مرفق التنفيذ المتعدد الشركاء من أجل التنمية الحضرية المستدامة، والصندوق الأخضر للمناخ، ومرفق البيئة العالمية، وصندوق التكيف، وصناديق الاستثمارات المناخية؛

18 - ***تدعو*** موئل الأمم المتحدة إلى مواصلة العمل في شراكة وثيقة مع نظام المنسقين المقيمين للأمم المتحدة لتعزيز البرمجة الحضرية المشتركة التي تحشد الموارد والخبرات الجماعية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية، على نحو يعزز تصميم التحليلات القطرية المشتركة ويسهم في تنفيذ أطر عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، ويقدم التوجيه المعياري والدعم التنفيذي للمدن والمجتمعات المحلية لتعزيز مدن آمنة ومستدامة شاملة للجميع وقادرة على الصمود، مع الإسهام حيثما كان مناسبا في جهود التعافي الاجتماعي والاقتصادي من كوفيد-19،

الاستعراض والتنفيذ

19 - ***تطلب*** إلى الأمين العام إنشاء صندوق استئماني خاص للتبرعات لغرض مساعدة البلدان النامية في حضور دورات جمعية موئل الأمم المتحدة ومجلسه التنفيذي، وتدعو الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية والوكالات المانحة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والأشخاص الطبيعيين والاعتباريين إلى تقديم مساهمات مالية لصندوق التبرعات الاستئماني؛

20 - ***تطلب أيضا*** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا مرحليا إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين عن تنفيذ هذا القرار بعنوان "متابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)"؛

21 - ***تقرر***، لغرض نظرها في هذا الموضوع مستقبلا، أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والسبعين، البند المعنون "متابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)".